

0050.02.0407

**"Is ash-Shak'a an Issue to Begin's Administration?", a Clipping from
ad-Dustour Newspaper Issue No. 4411, 21 December 1979**

Issued in Arabic on 21 December 1979, this document shows a clipping from ad-Dustour Newspaper issue no. 4411 featuring a piece entitled "Is ash-Shak'a an Issue to Begin's Administration?" about Bassam ash-Shak'a's detention in Israeli prisons and the forcible expulsion decision against him and the stand of Palestinians and the Palestine Liberation Organization in that regard.



• الضفة الغربية تتظاهر ضد سياسة الاحتلال

ستنتهي حتى آخر شهر ايار من العام القادم باتفاق بين مصر واسرائيل.

• اذا كنا لا نريد نهاية - جامدة - لمفاوضات الحكم الذاتي!!

واذا لم نكن نريد ان تنتهي المفاوضات بعد نصف عام الى الجمود، فان بيغن سيضطر الى ان يلائم نفسه مع ارادة السادات، وهو ما يزال بعيدا عن ذلك، الا ان الحاجة ستزيد مع مرور الزمن. وسياسة المماطلة التي ما تزال الحكومة الاسرائيلية تنتهجها،

اليومية للسكان في ايديهم، وعلى اية حال، فانه يشير الى ان اتفاقيات كامب ديفيد تؤجل موعد القرار النهائي الى حين انتهاء فترة الخمس سنوات.

ولكن من وراء هذا القول - الذي يعتبر صحيحا بحد ذاته - يطل الامل بانه سيكون من الممكن بعد ذلك ايضا منع اعادة المناطق او قسم منها الى الاردن، او منع انشاء دولة فلسطينية مستقلة، ومن الصعب ان نفهم الاساس الذي يستند اليه هذا الامل.

لقد اعتقد مناحيم بيغن رئيس

قضية الشكعة هل هي ورطة وقتت فيها صهيون
قضية الشكعة هل هي ورطة وقتت فيها صهيون

• يفعلون ما تطلبه منهم
المنظمة فقط

ان ضبط النفس الذي يظهرونه
في الحياة اليومية لا يعني انهم
مستعدون للانحراف عن الخط
الذي تملية عليهم قيادة منظمة
التحرير الفلسطينية.

واذا ما حظرت هذه القيادة
عليهم تعيين ممثلين يرغبون في
الانضمام الى المفاوضات حول الحكم
الذاتي، فانه ليس من المتصور ان
يخالقوا هذا الحظر. وفي المقابل
قانه اذا ما قررت منظمة التحرير
الفلسطينية انه من الاجدر السماح
بعذا الانضمام، فانهم سيفعلون.

ان الحكومة الاسرائيلية لم تنجح
في ان تخلص نفسها من التناقض
بين الخط الاعلامي تجاه
الدبلوماسيين والصحفيين في
الاقطار الغربية، وبين ادراكها
الواضح بان العرب في المناطق
المحتلة يقبلون في الواقع سيادة
المنظمة، وهم لا يخفون ذلك في
احاديثهم مع الاسرائيليين. وتصرف
الحكومة في قضية سام الشكعة، انما
يزيد من حدة التناقض بين هذين
الامرين.. واذا ما حصل تحرك
فعلا من جانب الحكومة فانه يكون
قد حصل باتجاه موقف الحكم
العسكري.

• ماذا يمكننا ان نتوقع من هذه
الظروف!!

وفي الحقيقة انه لم يعد هناك
طريق اخر. وحزب العمل الذي
كنت مقتنعا بانه كان قادرا على
تحقيقه، فيما لو اكتفى في حينه
باقبل من مشروع الون قد فاته
القطار.

ان موشيه ديان يؤمن بانه من
الممكن ابقاء المناطق المحتلة غير
محددة المصير من ناحية السيادة
واذا ما رفض السكان العرب تطبيق
خطة الحكم الذاتي - حسب الصيغة
النسي اقترحتها الحكومة
الاسرائيلية الحالية - فانه من
الممكن اخراج القيادات العسكرية
من المناطق - وابقاء ادارة الشؤون



• سام الشكعة

المرتبط بوجود سلطة الحكم
العسكري. واذا ما افترضنا ان
وعيمهم العام - كيان عربي قومي
- قد تعمق منذ العام ٦٧ فان مجرد
عملية تبلور عرب المناطق المحتلة
كمثل هذا الكيان، من شانه حتما ان
يقوي من تطعمهم الى ان يقرروا
بانفسهم صورة مستقبلهم السياسي.
وعند ابقاء تقرير ذلك
للفلسطينيين الموجودين في
الخارج.

• ان خطة الحكم الذاتي مبنية -
الى حد كبير - على هذا الافتراض
وذلك كما لو كان بالامكان الفصل
بين فلسطينيين تمكنوا من ادراك
القائدة من الروابط الوثيقة بين
المناطق المحتلة عامي ٤٨ و ٦٧ وبين
اخرين لم يشاركوا في تجربة
الاحتلال ونقصم بذلك منظمة
التحرير الفلسطينية.

ومن الجعة الثانية، فقد اقتنع
المسؤولون في الحكم العسكري منذ
سنوات ان غالبية سكان الضفة
الغربية وقطاع غزة يرون فعلا في
منظمة التحرير الفلسطينية
ممثلهم السياسي المفروض وقد
عبروا عن رايعهم هذا بشكل علني
اكثر من مرة واذا كان ما يزال
هناك شك في ذلك فان الانتخابات
التي جرت في العام ١٩٧٦ قد
اثبتت لهم بشكل لا يدع مجالا
لشك ان منظمة التحرير
الفلسطينية هي الجعة المسيطرة في
المناطق المحتلة. ورؤساء البلديات
الذين انتخبوا في ذلك الوقت، هم
جميعا من انصار منظمة التحرير
الفلسطينية.

ان قرار اللجنة الوزارية للشؤون الامنية بعدم اعادة
النظر من جديد في امر ابعاد سام الشكعة رئيس بلدية
نابلس، قد تآثر بصورة مباشرة بالنبا القائل بان
منظمة التحرير الفلسطينية اصدرت تعليماتها الى
رؤساء البلديات والمجالس المحلية الاستقالة من
متاصبهم، اذا لم يرد عيزرا وايزمن وزير الدفاع
الاسرائيلي بالايجاب - حتى ساعة معينة - على النداء
الذي قد وجهوه له في اليوم السابق. وقد قال الوزراء:
انه منذ اللحظة التي تدخلت فيها منظمة التحرير
الفلسطينية في هذه المرحلة الحساسة، فان تلك لم تعد
مسألة بين رؤساء البلديات والحكومة، وانما محاولة
من المنظمة لاملاء اسلوب النضال وخطواته.

وعلى اية حال فان - التقلبات -
في اوساط قيادة منظمة التحرير
الفلسطينية - لم تكن لتؤثر
بالضرورة على الحكومة
الاسرائيلية. لا لجانب الاعتدال ولا
لجانب التطرف. واذا كانت اللجنة
الوزارية قد قررت المصادقة على
امر الابعاد لرغبتها في ان تثبت
للمنظمة التحرير ان التمديد
باستقالة جميع رؤساء المجالس
البلدية والمحلية في الضفة الغربية
وقطاع غزة لا يخيفها، الا انها
بقيت بعيدة جدا عن احراز
هدفها، وهو اظهار عدم الارتباط
بمنظمة التحرير الفلسطينية وفي
حقيقة الامر، فقد اثبتت مدى عدم
قدرة اسرائيل على ان تضع لنفسها
سياسة مستقلة، بدون ان تأخذ
منظمة التحرير الفلسطينية في
اعتبارها.

• الافتراض الذي بنيت عليه
خطة الحكم الذاتي!!

ان موقف اسرائيل تجاه السكان
العرب في المناطق المحتلة يتميز -
منذ مدة طويلة - بالتناقض. فنحن
نقول من جعة بان هؤلاء السكان
قد تعلموا الا يروا يهود اسرائيل
على هيئة شيطان، والازدهار
الاقتصادي الذي يرجع معظمه الى
ايجاد اشغال لعشرات الالاف من
سكان المناطق المحتلة داخل
«اسرائيل»، من شانه تعويض
هؤلاء السكان عن - الازعاج -

ان هذا القول الصادر عن الوزراء
يشير الاستغراب ويدعو الى التساؤل
عما اذا كان هذا الرد الصادر عن
اللجنة الوزارية للشؤون الامنية،
لا يعكس قدرة منظمة التحرير
الفلسطينية على ان تملئ على
الحكومة الاسرائيلية تصرفاتها.

• موقف منظمة التحرير

لقد نصحت منظمة التحرير
الفلسطينية رؤساء البلديات في
البداية بعدم الاستقالة وكان هذا
الموقف مفاجئا للوهلة الاولى الا انه
كان ممكنا فهم وجهة النظر هذه
والتي كانت متعارضة من الناحية
الظاهرية مع الانعكاس اللا ادم،
الاولى لغالبية رؤساء المج.
البلدية والمحلية في المناطق
المحتلة، واستقالة هؤلاء تعني
اخلاء مراكز تمنح القدرة على
التأثير على جميع السكان والموقف
المحترم تجاه العالم العربي
والجعات الدولية ولذا فانه من
الاجدر عدم اختيار هذه الامكانية
الا ان هذا الخط تغير في صباح يوم
الاربعاء - الرابع عشر من الشهر
الجاري - حيث رأت المنظمة انه
من الافضل ان يستقيل الجميع
وذلك لانه من الممكن - عن هذا
الطريق - وضع اسرائيل في حالة
تمنعها من عرض النشاط العادي
الذي يقوم به رؤساء المجالس
البلدية والمحلية كدليل على
«الطابع الليبرالي» لنظام
الاحتلال.